

وقائع سوداوية

بقلم: حمادة فراغة

صحيح مائة مائة بالمائة فشل مبادرة الرئيس الأميركي ترامب لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر تأجيل الإعلان عنها على الأقل، ولكن يجري العمل على تنفيذ إجراءات مضاميتها على الأرض بقوة وسرعة عبر التنسيق الأميركي الإسرائيلي لشطب قضيتي اللاجئين والقدس وكأنهما ليستا من مسببات الصراع ودوافع استمراريته، إضافة إلى تثبيت شرعية الاستيطان الاستعماري وتوسيعه ومده كي يقطع الضفة الفلسطينية إلى ضفتين، والعمل على تهويد القدس، وأسرة الغور، وتمزيق الضفة الفلسطينية جغرافياً وسكانياً وقطع الصلة ما بين المواقع الجغرافية الثلاثة: القدس والضفة والقطاع، وإضعاف تماسكها الجغرافي والبشري، فخلق وقائع جديدة تحول دون توفر أرض فلسطينية متماسكة تشكل قاعدة لقيام فلسطينية، فالخطة والبرنامج الإسرائيلي المدعوم أميركياً من قبل إدارة ترامب هو استثمار معطيات الواقع السياسي: 1- الفلسطيني المازوم بالانقسام بين «فتح» و«حماس». 2- العربي المثقل بالحروب البينية العربية وتدمير قدرات الخليجيين المالية. 3- الدولي المشغول بمناهضة الإرهاب، ومعالجة تدفق اللاجئين إلى أوروبا، والأزمة المالية ومبادرات واشنطن المربكة لحلفائها الأوروبيين، ويتم توظيف ذلك أيما توظيف لصلحة تعزيز مكانة المشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي، وانتزاع شرعيته من الفلسطينيين وعلى حساب أرضهم وحقوقهم، ومن العرب على حساب أممهم ومصالحهم القومية، ومن المسلمين والمسيحيين على حساب أقدس مقدساتهم في فلسطين والتطاول عليها والمنش بقديستها.

فشلت صفقة ترامب وتراجع زخم الحديث عنها وعن مواعيد الإعلان عنها. ولكن إجراءات تنفيذها أميركياً وإسرائيلياً جارية بقوة وبشكل تدريجي وتراكمي، من خلال ضم القدس وتهويدها وتغيير معالمها، وتدقق المستوطنين المستعمرين اليهود الأجانب، وتطاولهم على محارمها، وقدسية أماكنها، والمنش بوجدانية عناونيتها، وفرض الشراكة اليهودية على تفردها الإسلامي في المسجد الأقصى وجعلها متداولة في فرض الأمر الواقع بالافتقار اليومي لحرمة الحرم القدسي الشريف واستباحته البيومية، وتعزيز الاستيطان في الضفة الفلسطينية وتوسيعه، وحرمان أهل الغور الفلسطينيين من العمل والزراعة والتنمية. على المستوى القانوني اللاشعري تم تشريع قانون القومية اليهودي، الذي أكد على ضم القدس الشرقية المحتلة عام 1967، لتكون مع القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، مع تثبيت الاستيطان باعتباره هدفاً وعقيدة على «أرض إسرائيل».

ويتم ذلك بصمت أميركي ودون توجيه أي نقد أو ملاحظة أميركية لمجمل هذه السياسة الإسرائيلية المتعارضة بقوة مع توجهات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بل تتم بتوافق كامل مع ما يفعله ويخطط له جماعة الرئيس ترامب الثلاثي اليهودي: 1- مستشاره كوشنير. 2- مبعوثه غرينبلات. 3- سفيره فريدمان ومعهم سفيرته نيكي هايلي لدى الأمم المتحدة.

إفكار وضغط وحصار يواجه الشعب الفلسطيني، مع إعطاء ثغرات حياة أو فجوات تنفيس لاستنشاق الهواء عبر القاهرة والدوحة وإسطنبول نحو التكيف مع الأمر الواقع، بل ودفع الفلسطينيين للرضوخ له، والتعاطي مع الأفكار الأميركية، ومحاولة إنقاذ الذات من التلاشي والانحسار والموت البطيء، في غزة مثلاً إما عبر الاجتياح الإسرائيلي وإسقاط سلطة «حماس»، أو القبول بمبادرات وأفكار المبعوث نيكولاي ميلادينوف، خياران أحلاهما علقم، صورة سوداوية مقبته ولكنها ليست نهاية المطاف، وليست نهاية حتمية التسليم لا يمكن مواجهتها أو هزيمتها، والصورة المشرقة الأخاذة بالأمل لها قصة أخرى.

h.faraneh@yahoo.com

على عكس ما يتعلق بملف إنهاء الانقسام، عاد وفدا «فتح» و«حماس» من القاهرة، دون إبداء الكثير من التصريحات، لا تلك التي تتعلق بما تم تحقيقه في ذلك الملف، ولا حتى بما يوحى باهتمام الجانبين، حيث تبدو مصر راعية الملف كما لو كانت أكثر اهتماماً من طرفي الحالة الفلسطينية الداخلية، وكأنها «تجربهما» على الإقدام على فعل أمر لا يجذبان القيام به أو أنهما قدما الأمل في إمكانية تحقيقه، كان الاهتمام بملف التهدئة أو الهدنة بين إسرائيل وحماس.

فاجتماع المكتب السياسي لحركة حماس في غزة بكامل أعضائه تقريباً(باستثناء خالد مشعل)، لأول مرة في تاريخه كان بالأساس من أجل الإجابة على مبادرة نيكولاى ميلادينوف، الموفد الخاص للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، ذلك انه على ضوء توجه وفد «حماس» إلى غزة، عقد الكابيتن الإسرائيلي اجتماعاً خاصاً، حيث ناقش الجانبان كلاً على حدة بالطبع، المبادرة المذكورة .

وبعد أن لاح أن هناك تقارباً بينهما أو أن كلا منهما يقترب من قبول الخطوط العامة للخطة الأمية، تراجعت إسرائيل فجأة، فيما ردت عليها «حماس» بإعلان قرارات اجتماع مكتبها السياسي التي أكدت على الإطار العام لسياسة الحركة تجاه معظم القضايا السياسية، ومنها بالطبع الإصرار على التعامل مع كل ما يصم ملف جثث الجنود الإسرائيليين والمواطنين الإسرائيليين الأسرى

خلال الأسبوع المنصرم، اجتمع المكتب السياسي لحركة «حماس» بكامل أعضائه لمدة أربعة أيام متتالية في قطاع غزة. البيان الصادر عن الاجتماع أكد على التمسك بوحدة الضفة وغزة، وعلى الحفاظ على سلاح المقاومة وعلى استمرار مسيرات العودة وعلى جملة من مواقف «حماس» السياسية المعروفة مثل رفض «صفقة القرن»، والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، واستعادة الوحدة الفلسطينية على أسس اتفاق القاهرة العام 201١، والعمل على تحرير الأسرى. البيان الذي ثمن سعي القاطن لاستعادة الوحدة الفلسطينية وعلى تمكينها لقادة الحركة من الالتقاء مصر لغزة، وتبادل للأسرى يجري التفاوض بشأنه خلال في «الحصار الظالم المفروض على أهلنا في غزة» لا جديد إذا في بيان «حماس»: «مواقفها التي نعلمها منذ سنوات، جرى التأكيد عليها مجدداً. لماذا إذا هذا الاجتماع الذي استمر أربعة أيام متتالية؟ ما الذي دفع القاهرة للتنسيق مع تل أبيب للسماح لقيادة «حماس» في الحراج بدخول غزة والاجتماع فيها؟ لماذا وافقت إسرائيل التي مارست الضغوط على قطر وتركيا لطرد بعض قادة «حماس» من أراضيها مثل صالح العاروري من حضور الاجتماع؟

هذه الأسئلة وغيرها تؤكد أن البيان الختامي لا يعكس حقيقة الملفات التي نوقشت في الاجتماع وأن هنالك ما هو مطروح على حركة «حماس» من قبل القاهرة وتل أبيب

لدى «حماس» باعتباره جزءاً من ملف تبادل الأسرى، ولا يمكن أن يكون مقابل تخفيف الحصار.

ولم يكتف الجانبان، بالإعلان عن أن الاقتراب من المبادرة الأمية، ما زال بعيداً، بل إن إسرائيل عادت لتسخين جبهة الحدود مع قطاع غزة، خاصة حين أقدمت على اغتيال كادري «حماس» عشية إقامة الاحتفال القسامي بتخريب دفعة جديدة من منتسبي الحركة.

المهم في الأمر، بأنه مقابل النجاح الفلسطيني في فرض الانكفاء على «صفقة القرن»، وأقله هو تراجع واشنطن عن تحديد موعد عن إعلانها، رغم أن تفاصيل الصفقة ما زالت متداولة عبر الاعلام، ربما من أجل أن لا يتم إهمالها تماماً، واعتبار أنها قد سقطت نهائياً، مقابل ذلك فإن الكلل الفلسطيني ما زال عاجزاً عن إغلاق ملف الانقسام، ومقابل المقترح المصري، الذي أعلن عن تفاصيله ولكن بشكل غير رسمي، فإن رئيس الحكومة، أعلن بأن تمكين الحكومة قد تم تحديده بالسيطرة على جهازى الشرطة والدفاع المدني، ويبدو أن هذا التصريح جاء بهدف اختراق الاستعصاء القائم، وإظهار استعداد السلطة اتخاذ موقف أكثر ليونة، خاصة في ملف الأمن وهو الملف الأصعب على مهمة إنهاء الانقسام.

رغم أن «حماس» لم تنجح بعد في التوصل مع إسرائيل لا لتهدئة عادية ولا إلى هدنة طويلة الأمد، من شأنها كسر الحصار عن قطاع غزة، إلا أن مجرد نجاح مسيرة العودة،

لم تنضج الظروف بعد

بقلم: رجب أبو سرية

في تحريك ملف كسر الحصار، كذلك في إعادة التداول فيما يخص ملف تبادل الأسرى، والتي هي عادة ما تزيد من رصيد «حماس» السياسي، فقد ارتفع سقف خطاب «حماس» تجاه ملف إنهاء الانقسام.

وربما كانت «حماس» وجدت ضالتها في المقترح المصري نفسه الذي سارعت لإعلان موافقتها عليه، ومن ثم جعلت السلطة الفلسطينية في موقف صعب، حيث صارت مطالبة بدورها بإعلان قبولها له، فيما الرفض كان سيكون كارثياً، أما الحديث عن تعديلات فقد أظهر السلطة كما لو كانت هي التي تعرقل هذه المررة المصالحة، خاصة وأن المقترح جاء من مصر راعية ملف إنهاء الانقسام، وليس من أحد طرفيه ولا حتى من قبل جهة تعتبر حليفة أو صديقة لـ «حماس».

رغم ما أعلنته الوزيرة الإسرائيلية عن البيت اليهودي ايليت شاكيد من أنه لا معنى لاتفاقية تهدئة مع «حماس» بدون عودة الجنود ونزع سلاح غزة، والذي بتقديرنا هو الذي أفضّل التقدم على طريق التوصل لاتفاق في إطار مبادرة ميلادينوف، إلا أن الأمر لم يغلط تماما بين الجانبين، فأولا الخلاف حول هذه المسألة يدفع التحالف بين اليكود والبيت اليهودي بالذات إلى الانفكالك، بحيث يتم تكبير موعد الانتخابات، خاصة وأن شاكيد وزيرة العدل بالذات، بدأت تظهر كمنافس لبنيامين نتنياهو، وليس نفتالي بينيت، على زعامة اليمين في أية انتخابات برلمانية قادمة، وثانياً، ربما كان الوضع الداخلي لكلا الطرفين، وإن كنا

هل يوجد عرض إسرائيلي لقادة «حماس»؟

بقلم: محمد ياعي

والمدنية كما هو حال مدن الضفة. الملاحظ في كل ذلك هو غياب دور للسلطة في رام الله في الحوار الجاري بين القاهرة وتل أبيب و«حماس». هل التغييب سببه رفض السلطة في رام الله لهذا المشروع وإن كان كذلك، لماذا ترفضه السلطة؟ أم أن التغييب مقصود ويهدف فعلاً الى فصل الضفة عن غزة وهنا نتساءل، ما هي مصلحة القاهرة في هذا الفصل؟

لا إجابات لدينا لهذه الأسئلة لأن السلطة لم تصدر تصريحات تتحدث عن هذا الموضوع، ولأن القاهرة في الوقت الذي تحاول فيه إجراء ترتيبات بين إسرائيل و«حماس»، تحاول في الوقت نفسه تحقيق مصالحه بين «فتح» و«حماس»، وبالتالي قد يكون هنالك، على الأقل، في حراك القاهرة عملية ربط بين مشروع الاتفاق بين «حماس» وإسرائيل، ومشروع المصالحة الفلسطينية. بيان المكتب السياسي لحركة «حماس» على أية حال، لا يعكس هذا الربط، واتهام السلطة بالمشاركة في الحصار لا يعكس وجود تفاهمات مع القاهرة بشأن مصالحه قريبة ويرجح فكرة أن أولوية «حماس» هي لرفع الحصار عن غزة وهو توجه مشروع بعد أكثر من عشر سنوات، من حضور إسرائيل.

والثالثة، أن دولة فلسطينية موجودة في غزة بحكم الأمر الواقع – عجز إسرائيل عن إعادة احتلال غزة وتحويلها الى مدينة خاضعة لأوامر أجهزتها الأمنية

حتى تخرج سورية من القاع

بقلم: هاني عوكل

المؤشرات وكيف يمكن مواجهتها فقط، بقدر ما هو قلق يتعلق بمرحلة نهاية النزاع وطرق تصفيته والمرحلة التي تليه.

ويبدو أن الدور الروسي بعد نهاية النزاع سياسوي حجم تدخلها في الأزمة السورية، إذ تعمل القيادة الروسية على أربعة محاور: الأول تأمين صفقة لتسوية مرضية تحقق نسبة معقولة لمختلف الأطراف المؤثرة في النزاع السوري، وثانياً تعمل على إعادة اللاجئين من الدول الأوروبية تحديداً، في هذا الإطار من المحتمل أن تدخل موسكو في مساوامات مع بعض الدول الغربية لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، خصوصاً أن بعض تلك الدول لم تجنّس لاجئين سوريين كثرًا، واكتفت بإعطائهم إقامات مؤقتة إلى حين تبيان مصير النزاع.

الثالث يتعلق بالتأكيد على حصّة روسيا في سورية والرباع يهدف إلى إعادة إعمار البلاد وجلب الشركات الروسية للاستثمار في سورية، وقد يأتي ذلك عبر صفقة ثنائية بين القيادتين الروسية والسورية تحت قاعة دائن ومدن. وعلى الأغلب أن تخرج سورية من ذيل تصنيف الدول الأقل أماناً في العالم بعد عام، قياساً بالمنجز العسكري الذي تحقّقه القوات الحكومية ضد المعارضة، إذ لم يعد أمامها الآن سوى الشمال السوري من شرقه إلى غربه، في الوقت الذي نسجم فيه عن فتح قنوات للحوار بين الأكراد والنظام السوري.

ثم إن الحديث عن تسوية سياسية للأزمة السورية لا يعني بالضرورة أن الأمور ستعود إلى سابق عهدها، وأن

آراء 9

نظن بأن اجتماع مكتب سياسي «حماس» وما منحه الجناح العسكري من تفويض للجناح السياسي بالموافقة على الصفقة، يشير إلى أن وضع «حماس» الداخلي أكثر نضجا واستعداداً من الجانب الإسرائيلي، لذا فهو يحتاج لإنضاج، وهذا يكون من خلال الدخول في جولة من المباحة العسكرية على حدود غزة .

هذا ما يفسر إطلاق «حماس» للبالونات الحارقة مجدداً، وليس في يوم الجمعة، للقول بأنها ليست عاجزة عن الرد، رغم أن إطلاق البالونات ليس هو الرادع للاغتيالات الإسرائيلية، حيث كانت «حماس» ترد عادة بإطلاق الصواريخ، فيما البالونات جاءت في سياق مسيرة العودة، ومع مرور الوقت قامت إسرائيل بإغلاق معبر كرم أبو سالم، للمطالبة بوقف إطلاق البالونات الحارقة والطاقرات الروفية. لقد اتضح بأن إجراءات السلطة من جهة وإغلاق كرم أبو سالم، يجعل من غزة تجزرة ضغط ستنفجر سريعاً، لولا فتح معبر رفح، لذا فإن اليوم الجمعة سيظهر ما سيكون غداً، وربما يتجاوز رد فعل غزة قدرة «حماس» على ضبط خيوطها، بحيث يتم اقتحام الحدود مثلاً، أو الحاق خسائر بشرية في صفوف الإسرائيليين، حينها لن تعود هناك قدرة على خروج كل من قيادة «حماس» وحكومة نتنياهو من موقعة المواجهة بسلام، أو دون خسائر مباشرة تمس وضعهما السياسي.

hotmail.com@Rajab22

الفلسطيني حقيقة المشاريع المقدمة له.

غالبية الشعب الفلسطيني الساحقة متفقة على أولوية إنهاء معاناة الأهل في غزة، وغالبيتهم لا يريدون من فضائل المقاومة أن تتخلّى عن سلاحها حتى لا تتجرأ إسرائيل على إعادة احتلالها لغزة.

رغم ذلك على «حماس» أن تطالب في أية مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل على إيجاد رابط بري يوصل بين الأهل في غزة والضفة، وعليها أن لا تقبل أن يكون فصلهم عن الضفة الثمن المقابل لرفع الحصار عن غزة. يضاف لذلك، عندما يجري الحديث عن هدنة بين «حماس» وإسرائيل، هل المقصود بذلك هدنة تشمل غزة فقط أم الضفة وغزة معا؟

هدنة تشمل غزة، هذا مفهوم لأن غزة محررة ولا يقصها إلا رفع الحصار عنها.

لكن هدنة تشمل الضفة، هذا في تقديري سيكون خطأ كبيراً، لأن إسرائيل ستستخدم ذلك لمصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، والأهم أنها ستعطي الاحتلال نوعاً من الأمان لا يجب أن يقدمه لها شعب خاضع للاحتلال.

بعيداً عن التحليل والتوقعات، علينا أن نأمل، أن تكشف «حماس» سريعاً عن طبيعة ومحتوى ما هو معروض عليها وعن مواقفها من هذه العروض عملاً بمبدأ الشفافية، وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الكلمة العليا في أية مشاريع لها علاقة بمصيره ومستقبله.

الحديث يدور عن مئات الآلاف من القتلى وملايين الجرحى ومنزل مدمرة ومجتمع لا يزال منقسماً في بناء السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذا أرادت سورية أن تلتم جراحها وتخرج من أزمتها، فإن عليها القبول بحوار وطني يفرمل إلى حد معقول التدخلات الخارجية، لأن مثل هذا الحوان هو الذي يقود إلى مصالحتات مجتمعية حقيقية ويضمن عدم وجود خلايا نائمة تهدف إلى التشويش على مسار المصالحة.

أما الحديث عن تسوية سياسية بفعل الغرب وتأثيرهم فإنه لن يكفل مصالحة وطنية حقيقية، إذ حينذاك ستكون مصالحة الضرورة، والأولى أن تترجم المصالحة الوطنية في نظام سياسي يأخذ بعين الاعتبار الألوان السياسية في الداخل السوري.

لا بد لكافة الأطراف السورية من إدراك أن الغرب حين تدخل في هذا النزاع فقد فعل ذلك خدمةً لمصلحه، بل على العكس هو يريد لسورية أن تتحطم لأنه سيستفيد من هذا النزاع على المستويين السياسي والاقتصادي، على مستوى التفاعلات الدولية وسياسة الأتحاف، واقتصادياً على المنفعة من إعادة الإعمار وحركة التجارة والتصدير الخارجي.

لأن الغرب لم يتدخل في سورية ويقدم الحطب اللازم لإشعال النار كل الوقت، لما وصلت البلاد إلى هذه المرحلة من الخراب والتدمير، ولا حتى وصلت إلى المرتبة الأخيرة في سلم الدول الأقل أماناً على مستوى العالم.

Hokal79@hotmail.com



الموقع الإلكتروني : www.al-ayyam.ps

البريد الإلكتروني : E-mail: info@al-ayyam.ps

العنوان البريدي:

الأيام - ص.ب 1987 رام الله - فلسطين
المقر الرئيسي: 39 شارع الأيام - رام الله
هاتف: 02-2987341/3/4/5، فاكس: 02-2987342

تصدر عن:

شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير:

أكرم هنية